

دور محاولات اغتيال الإمام الحسين عليه السلام في صناعة الإرهاب

الشيخ صباح عباس الساعدي*

مقدمة

مفردة ومصطلح الاغتيال من المصطلحات المألوفة في التراث الديني القديم، ويُراد منه - على ما في كتب التراجم اللغوية - أن يحتال شخص على آخر يريد قتله، فيستدرجه إلى مكان بعيد عن الأنظار فيقتله فيه؛ لئلا يراه أحد^(١). ويُصطلح على العمليات المنظّمة والسريّة التي يُراد منها إبادة شخص معيّن والقضاء عليه سرّاً وتصفيته جسدياً في الاصطلاح المعاصر، وإن لم يكن باستدراجه إلى مكان معيّن^(٢)، ولهذا التعريف الاصطلاحي المعاصر مستنده اللغوي في بعض المعاجم أيضاً؛ إذ ذكر هذا المعنى في معجم مقاييس اللغة^(٣).

وتُشكّل عملية الاغتيال والغدر ظاهرة خطيرة في كافة المجتمعات قديماً وحديثاً؛

* مدير تحرير مجلة الإصلاح الحسيني.

(١) قال الخليل الفراهيدي: «الاغتيال: يُقال: قتله غيلة. وهو أن يخدعه فيذهب به إلى موضع، فإذا صار إليه قتله». الخليل بن أحمد، العين: ج ٤، ص ٤٧. وأنظر: الجوهرى، إسماعيل بن حماد، الصحاح: ج ٥، ص ١٧٨٧.

(٢) أنظر: جميل ظاهر، الاغتيال سلاح غدر ومكر يهودي أموي لكتنات الحقيقة الإلهية

<http://www.southlebanon.org/archives/>

(٣) قال ابن فارس: «(غول): الغين والواو واللام أصل صحيح، يدل على ختل وأخذ من حيث لا يدري، يقال: غاله يغوله. أخذه من حيث لم يدرك». ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة: ج ٤، ص ٤٠٢.

ينجم عنها حالة مرعبة في المجتمع الذي يشيع فيه ذلك، ويجعل في نفوس سائر الناس - حتى المدنيين العُزْل - حالة من القلق والرعب اللذين يزرعان فيهم عدم الثقة بالآخرين، فيعيشون حالة مهولة من الإرهاب النفسي والخوف المفرط على حياتهم، وقد تختلف هذه الظاهرة التي نتكلم عنها من مجتمع إلى آخر - ومن زمان إلى آخر أيضاً - شدةً وضعفاً؛ إذ قد تجد هذه الظاهرة متفشية في بلد من البلدان أو مجتمع من المجتمعات؛ ما يجعل من هذا البلد مكاناً لا يمكن العيش فيه إطلاقاً، وغالباً ما يوعز ذلك إلى أسباب لسنا بصدد بيانها مفصلاً، إلا أننا نُشير إلى بعضها على عجلة، وهي:

١- الأسباب السياسية: فقد تكون طبيعة تفكير الدولة الحاكمة قائمة على إفشاء هذه الظاهرة في المجتمع الذي يخضع تحت سيطرتها؛ فتوظف لذلك أشخاصاً يقومون بتصفية مَنْ يشكل خطراً على مصالحهم، وقد يكون هدفهم قائماً في قتل أشخاص غير معينين، من أجل بثّ الرعب والخوف في قلوب الرعية؛ لينشغلوا بأنفسهم عن التفكير في أيّ تغيير أو إصلاح يصبّ في صالح المجتمع، وهذا النوع من الاغتيالات يُصطلح عليه الاغتيال السياسي.

نعم، قد ينعكس الأمر في الجبهة المعارضة للحكومة العادلة؛ فيستخدمون - لأجل الوصول إلى أهدافهم وغاياتهم - الأسلوب نفسه.

٢- الأسباب العقائدية: ويُشكل هذا السبب دافعاً كبيراً لمن يحمل بعض الأفكار العقدية التي تُحرّكه للإقدام على قتل الآخرين الذين يختلفون معه بالمبادئ والرؤى الفكرية الدينية، سواء أكانت أصولاً ومعتقدات أم فروعاً وفقهية.

٣- الأسباب المادية أو الاقتصادية: ويكون الهدف من اغتيال الآخرين هو الحصول على شيء من المال، فيقوم منظّم هذه الجريمة بقتل شخص ونهب ممتلكاته.

٤- الأسباب الإجرامية: ويراد منها أن هناك صنفاً من الناس قد أصبح دموياً وإجرامياً إلى درجة لا يروق له العيش إلا بإراقة دماء الآخرين، والقضاء عليهم وإن

لم يكن بينه وبينهم أي خلاف أو نزاع يدعو إلى القتل.
إلى غير ذلك من الأسباب والدوافع التي تكمن وراء ظاهرة الاغتيال وإزهاق
الأرواح.

رصد محاولات الاغتيال والفتك بالإمام الحسين عليه السلام من الجهاز الحاكم

تفشّت ظاهرة الاغتيال ومباغطة الآخرين في الحكومة التي عاصرت حياة الإمام
الحسين عليه السلام ونهضته المباركة بشكل سافر، إلى درجة أن أفراد الجهاز الحاكم لا يراعي
الكتمان والتستر على ما يقوم به من محاولات قذرة، أودت بحياة كثير من رجالات
الإسلام الأصلاء الذين أفنوا أعمارهم لأجل الحفاظ على دين الله عز وجل؛ إذ راح
ضحيتها عينة أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام من أمثال مالك الأشتر وغيره^(١)، ولا نريد أن
نستقصي كل ما حصل في هذه الحقبة الزمنية من اعتداءات على حياة الآخرين، وإنما
نجعل نقطة انطلاقنا عصر النهضة الحسينية؛ حيث سجل لنا التاريخ محاولات عديدة
يُراد منها القضاء على شخص الإمام الحسين عليه السلام بدم بارد ومن دون أن يكون لمقتله أي
صدى في الوسط الإسلامي؛ وذلك باتباع طريقة غامضة لا يمكن لأحد من الناس
الوقوف على ملابسات حدوثها، فيكون في ذلك تحقيق أهدافهم والتي من أبرزها
زرع الإرهاب والرعب في نفوس كل من تراوده أفكاره بمخالفة الحكومة الغاشمة؛
فيضمنون لأنفسهم استمرارية التسلط على رقاب المسلمين من دون منازع أو مخالف.
إلا أن الخطط الاستباقية التي خطّط لها الإمام الحسين عليه السلام لإفشال محاولاتهم
حالت دون تحقق مرادهم، وسوف نورد النصوص المثبتة لهذه الوقائع تباعاً، مع ذكر
الطرق التي أفشل عليه السلام من خلالها تلك المخططات وجعلها تبوء بالفشل:

(١) أنظر: الحموي، ياقوت، معجم البلدان: ج ١، ص ٤٥٤. وأيضاً: ابن الأثير، علي بن أبي الكرم، اللباب
في تهذيب الأنساب: ج ٣، ص ٣٠٤.

أولاً: إيعاز يزيد إلى والي المدينة بقتل الإمام الحسين عليه السلام

كانت حادثة هلاك معاوية - وإرسال يزيد رسالة إلى والي المدينة بأخذ البيعة من أهل المدينة - هي نقطة انطلاق النهضة الحسينية المباركة، وقد حمل هذا المنعطف التاريخي في طياته مؤامرات خطيرة للتخلص من الإمام الحسين عليه السلام بمباغتته واغتياله بدم بارد؛ فقد ذكر البلاذري حول ذلك: «وكتب إليه في صحيفة كأنها أذن فارة: أما بعد، فخذُ حسيناً وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير بالبيعة أخذاً شديداً، ليست فيه رخصة ولا هوادة حتى يبايعوا، والسلام». وعندئذ أرسل الوالي إلى مروان بن الحكم واستشاره في ذلك، فأشار عليه بقوله: «أرى أن تبعث الساعة إلى هؤلاء النفر، فتدعوهم إلى البيعة، فإن بايعوا قبلت ذلك منهم، وإن أبوه قدمتهم فضربت أعناقهم قبل أن يعلموا بوفاة معاوية»^(١).

إلا أن الإمام الحسين عليه السلام - وحين أخبره رسول الوالي بما يريده الوليد - اتخذ التدابير اللازمة التي توفر له ضماناً وحماية من كل خطر يحول بينه وبين هدفه الذي ينشده من هذا الرفض للحاكم الغاصب، فكما هو متسالم عليه في المصادر التاريخية أنه عليه السلام أحضر ثلاثين رجلاً من أهل بيته وأوقفهم على باب قصر الوالي، وجعل بينه وبينهم كلمة سر لأي تحرُّك يريده عليه السلام، فأمرهم بأن يقتحموا عليه القصر فيما لو علا صوته عليه السلام^(٢). وبهذه التدابير الأمنية استطاع الإمام الحسين عليه السلام أن يبطل أولى محاولات الجهاز الحاكم، الذي يسعى للحيلولة دون تحقيق أهدافه السامية من نهضته المباركة.

ثانياً: محاولة اغتياله عليه السلام في مكة المكرمة

بعد أن فشلت محاولات الجهاز الحاكم في المدينة، ولم يتوصلوا مع الحسين عليه السلام إلى

(١) البلاذري، أنساب الأشراف: ج ٥، ص ٣٠٠.

(٢) أنظر: المفيد، محمد بن محمد، الإرشاد: ج ٢، ص ٣٢.

حلّ لتسوية الأمور وأخذ البيعة ليزيد بن معاوية منه - سواء بالقهر والقوة أو بالإقناع والإرضاء عن طريق بعض الوسطاء المنتفعين من الحكومة الأموية - قرّر عليه السلام أن يتّجه إلى مكة المكرمة، حاملاً معه عياله وأهل بيته؛ ليبطل جميع مخططاتهم الماكرة وأهدافهم الإجرامية، ولكي يوصل صوته الرافض للظلم والاضطهاد إلى الجماهير المتواجدة في حرم الله الآمن مكة المكرمة، فتوجه عليه السلام إلى مكة في موكب يضم مجموعة كبيرة من أهل بيته وعياله، وقد حقّق عليه السلام في أيام قليلة إنجازات كبيرة خلال تواجده بين الوفود القادمة لأداء مراسم الحج، وأخذت الناس تتردد عليه بشكل ملفت لأنظار الجميع؛ حينها أحسّ النظام الحاكم بالخطر - بعد أن تفاقمّت الأمور وأخذت تجري لغير صالحهم - فاتخذ أزماله تدابير إجرامية للقضاء على الحسين عليه السلام؛ لئلا يصل صوت الرفض وإرادة التغيير إلى عموم الناس؛ فأرسلوا مجموعة من رجالهم لاغتيال الإمام الحسين عليه السلام في مكة بيت الله الآمن، والقضاء عليه بأيّ وسيلة ومهما كان الثمن، كما ذكر ذلك في كتب التاريخ، حيث جاء في بعض المصادر أن في: «يوم الثلاثاء لثمان خلون من ذي الحجة يوم التروية كان فيه خروج الحسين (رض) من مكة إلى العراق، بعد أن طاف وسعى وأحل من إحرامه، وجعل حجه عمرة مفردة؛ لأنه لم يتمكن من إتمام الحج مخافة أن يبطش به ويقع الفساد في الموسم وفي مكة؛ لأن يزيد أرسل مع الحُجّاج ثلاثين رجلاً من شياطين بني أمية، وأمرهم بقتل الحسين على كل حال»^(١). ولم يتضح من النصّ الآنّف الذكر كيف استكشف الإمام عليه السلام وأحسّ بذلك الخطر، ومن هم هؤلاء الأشخاص الذين أرسلهم يزيد بن معاوية، وعن أيّ طريق وصلت إليه هذه المعلومة الخطيرة؛ الأمر الذي اضطّره إلى تغيير مناسك حجّه والاكتفاء بأداء العمرة المفردة، إلا أنه سلام الله عليه استطاع بذلك أن يُفشّل محاولتهم الثانية التي أرادوا منها اغتياله والقضاء عليه سرّاً عن طريق أفراد مجهولين.

(١) القندوزي، سليمان بن إبراهيم، ينابيع المودة: ج ٣، ص ٥٩.



ومما يؤكد صحة هذه المعلومات التي وثّقت لنا في كتب السير والتأريخ هو ممانعة السلطة المحلية وعدم السماح لقافلة الإمام الحسين عليه السلام بالخروج من مكة المكرمة، فتدافعوا مع رجال موكبه عليه السلام؛ حتى وصل بهم الأمر إلى وقوع الاقتتال بينهم ولم يتمكنوا من إقناعهم أو إجبارهم على البقاء^(١).

ثالثاً: مراقبة الإمام الحسين عليه السلام في مسيره حتى أنزلوه في كربلاء

بعد أن أفشل الإمام الحسين عليه السلام جميع المحاولات التي قاموا بها في المراحل السابقة، وأفلت زمام الأمور من أيدي الزمرة الحاكمة، وأخذت الأمور تسير بمسار لم يكن في حسابهم، أخذوا بالتخطيط لإجراءات خطيرة وصارمة بحق هذه الحركة المباركة، فقرروا القضاء عليها بأيّ شكل من الأشكال ومهما كلف الأمر، باحثين عن الحلول التي تصب في صالحهم، ومستعينين بخبرات كل من كان على نسقهم؛ فاستشار يزيد مستشاره الرومي سرجون وأطلعه على مجريات الأحداث، فأشار على يزيد - وبلغة إقناعية محنكة^(٢) - بأن يوليّ عبيد الله بن زياد على الكوفة، فكتب يزيد مرسوماً بذلك وبادر إلى تنصيب عبيد الله بن زياد على الكوفة، بعد أن كان والياً على البصرة، وما أن وصل الكتاب إلى عبيد الله بن زياد حتى أسرع في اتخاذ التدابير اللازمة والحلول العلاجية لتلافي الموقف الحرج الذي وقعت فيه الحكومة الصبيانية بأفعالها والفتية في تأسيسها، وكان أحد هذه الحلول إرسال قوة عسكرية إلى الجهة التي يتواجد فيها الإمام الحسين عليه السلام لمشاغلتها وتغيير مسيره إلى جهة يكون فيها نهاية المعركة لصالح الجهاز الحاكم، وهذا ما وثقته لنا النصوص التاريخية الكثيرة؛ إذ ورد

(١) أنظر: الدينوري، ابن قتيبة، الأخبار الطوال: ص ٢٤٤. وأيضاً: المفيد، محمد بن محمد، الإرشاد: ج ٢، ص ٦٨.

(٢) لأن يزيد بن معاوية لم يكن راضياً عن عبيد الله بن زياد، وكان جافياً له وعاتباً عليه. أنظر: الأزدي، أبو مخنف، مقتل الحسين: ص ٢٢. وأيضاً: الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك: ج ٤، ص ٢٦٥.

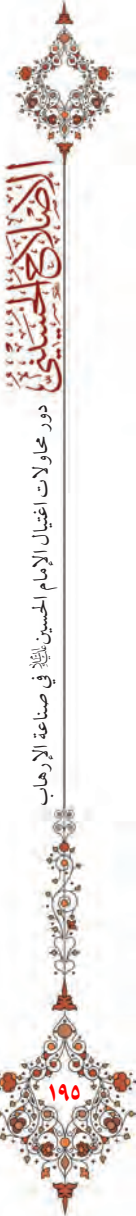
وأيضاً: المفيد، محمد بن محمد، الإرشاد: ج ٢، ص ٤٢.

فيها: «وبلغ عبيد الله بن زياد (لعنه الله) الخبر، وأن الحسين عليه السلام قد نزل الرهيمة، فأسرى إليه الحر بن يزيد في ألف فارس»^(١). وقد استمر الحر بن يزيد الرياحي بمسايرة الإمام الحسين عليه السلام بين جذب ودفع، حتى وصله كتاب من عبيد الله بن زياد يحمل في طياته أمراً بمضايقة الإمام الحسين عليه السلام وعدم السماح له بالتحرك: «فلما أصبح نزل فصلّى الغداة، ثم عجل الركوب، فأخذ يتياسر بأصحابه؛ يريد أن يُفرّقهم، فيأتيهم الحر بن يزيد، فيردّه وأصحابه، فجعل إذا ردهم نحو الكوفة رداً شديداً امتنعوا عليه فارتفعوا، ولم يزلوا يتسايرون، وكذلك حتى انتهوا إلى نينوى، المكان الذي نزل به الحسين عليه السلام، فإذا راكب على نجيب له عليه السلام متنكب قوساً مقبل من الكوفة، فوقفوا جميعاً ينتظرونه، فلما انتهى إليهم سلّم على الحر وأصحابه، ولم يسلم على الحسين عليه السلام وأصحابه، ودفع إلى الحر كتاباً من عبيد الله بن زياد. أما بعد: فجمع بالحسين حين يبلغك كتابي، ويُقدم عليك رسولي، ولا تنزله إلا بالعراء في غير حصن وعلى غير ماء، وقد أمرت رسولي أن يلزمك، ولا يفارقك حتى يأتيني بإنفاذك أمري، والسلام...»^(٢)، وأخذ الركب في ظاهر حاله^(٣) يسير على غير مرأه عليه السلام إلى جهة لم يكن قاصداً لها أساساً، حتى أنزلوه في أرض تتوافق مع مبتغى عبيد الله بن زياد وأسياده اللئام، في أرض صحراء قاحلة، وقد تركز الجيش المعادي للإمام عليه السلام بالجهة التي لا يمكن لأحد أن يصل إلى الماء إلا عن طريقهم، وأخذت الجيوش تتوالى على هذا المكان من أجل القضاء على الإمام عليه السلام والتخلص منه بأسرع ما يمكن، وكانت توقعاتهم أنهم يتخلصون من الإمام عليه السلام ومن معه فتوآد حركتهم في هذه الصحراء ولا يبقى لها أيّ صدى أو صوت، ومن دون أن يقف الشعب على ملابسات أو تفاصيل الحادثة، وهذه المحاولة هي إحدى أنماط

(١) الصدوق، محمد بن علي، الأمالي: ص ٢١٨.

(٢) النيسابوري، محمد بن القتال، روضة الواعظين: ص ١٨٠.

(٣) إنما قلنا: في ظاهر حاله. لأن الإمام عليه السلام كان يعلم بمصيره منذ بداية الأمر، وقد ذكرنا ذلك في كتابنا علم الإمام بين الإطلاعية والإشائية على ضوء الكتاب والسنة: ص ١٨٩.



الاغتيال الذي خطَّط له رجال الحكومة الغاشمة آنذاك، كما هو واضح من المعنى اللغوي الذي ذكرناه في بداية بحثنا هذا.

إلا أن الإمام الحسين عليه السلام اتخذ الإجراءات اللازمة لهذه المرحلة ووضع لها البدائل والحلول، إذ كان عليه السلام باصطحابه العيال والأطفال قد أفشل كل المخططات التي أرادها أعداؤه؛ فلم يستطيعوا إخفاء هذه الحادثة عن الجماهير التي تلقت نبأ استشهاد عليه السلام بتفاصيلها عن طريق عياله وأهل بيته، وحينها انقلب السحر على الساحر.

كلمات الإمام الحسين الدالة على إحساسه بالخطر المحقق به من قبل الجهاز الحاكم

مجرد نظرة عابرة وسريعة في بيانات الإمام الحسين عليه السلام وكلماته مع أهل بيته وأصحابه تفيدنا بأنه عليه السلام كان يستشعر الخطورة التي تُحيط به في كل مكان؛ وتبيّن لنا معرفته الدقيقة بالخطر المُحدّق به من قبل الجهاز الحاكم آنذاك، فحين «منعه عليه السلام محمد بن الحنفية عن الخروج إلى الكوفة. قال: والله - يا أخي - لو كنت في جحر هامة من هوام الأرض لاستخرجوني منه حتى يقتلوني». وفي نص آخر ذكره جملة من المؤرخين أنه قال عليه السلام: «يا أخي، قد خفت أن يغتالني يزيد بن معاوية في الحرم؛ فأكون الذي يُستباح به حرمة هذا البيت»^(١).

ولذا ذكر العلامة المجلسي - في مقام إبداء رأيه حول موقف الإمام الحسين عليه السلام وما قام به من تكليف وأنه مأمور بذلك - أن الحكومة الغاصبة لا تتركه عليه السلام وإن بايع وانصاع لأوامرها، فقال عليه السلام: «بل الظاهر أنه صلوات الله عليه لو كان يسألهم ويباعهم لا يتركونه لشدة عداوتهم، وكثرة وقاحتهم، بل كانوا يغتالونه بكل حيلة، ويدفعونه بكل وسيلة، وإنما كانوا يعرضون البيعة عليه أولاً لعلمهم بأنه لا يوافقهم في ذلك، ألا

(١) ابن طاووس، علي بن موسى، اللهوف في قتلى الطفوف: ص ٣٩.

ترى إلى مروان لعنه الله كيف كان يُشير على والي المدينة بقتله قبل عرض البيعة عليه، وكان عبيد الله بن زياد عليه لعائن الله إلى يوم التناد يقول: اعرضوا عليه، فليُنزل على أمرنا ثم نرى فيه رأينا؟...»^(١).

وقد ذُكر في بعض المصادر كلاماً له عليه السلام مع ابن عباس أشار فيه إلى المؤامرة التي خطط لها العدو في مكة، وأنه عليه السلام يجب أن يُقتل في أي مكان سوى استباحة مكة بدمه، حيث قال عليه السلام: «لأن أُقتل بمكان كذا وكذا أحب إلي من أن أُقتل بمكة وتُسحل بي. قال: فبكي ابن عباس...»^(٢).

وقد بقيت هذه الحادثة راسخة وعالقة في ذهن عبد الله بن عباس، فأفصح بها إلى يزيد في رسالة احتجاجية - تناقلتها مصادر تاريخية مختلفة - يُذكره بالموبقات التي قام بها، فكتب إليه فيما كتب: «... فلست بناس اطرادك الحسين بن علي من حرم رسول الله إلى حرم الله، وودسك إليه الرجال تغتاله، فأشخصته من حرم الله إلى الكوفة، فخرج منها خائفاً يترقب...»^(٣).

ويمكن أن نضم إلى هذه البيانات مجموعة من النصوص التي تتضمن إشارته عليه السلام إلى محاولات الاغتيال التي تكررت ضده، وهي قوله عليه السلام: «والله، لا يدعوني حتى يستخرجوا هذه العلقه من جوفي، فإذا فعلوا سلط الله عليهم مَنْ يُذلهم حتى يكونوا أدل من فرم الأمة»^(٤)؛ إذ إن كلامه عليه السلام يستبطن وضوح المحاولات التي يُحكيها أعداؤه للقضاء عليه وبأي طريقة كانت، وإن استوجب ذلك قتله سراً أو غيلة. وأيضاً يظهر لنا ذلك بوضوح في قوله لأبي هرة: «يا أبا هرة، إن بني أمية أخذوا مالي فصبرت، وشتماوا

(١) المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار: ج ٤٥، ص ٩٩.

(٢) ابن كثير، إسماعيل بن كثير، البداية والنهاية: ج ٨، ص ١٧٨.

(٣) اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب، تاريخ اليعقوبي: ج ٢، ص ٢٤٩. وأنظر: ابن الأثير، علي بن أبي الكرم، الكامل في التاريخ: ج ٤، ص ١٢٨.

(٤) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ١٤، ص ٢١٦. وأيضاً: المفيد، محمد بن محمد، الإرشاد: ج ٢، ص ٧٦.

عرضي فصبرت، وطلبوا دمي فهربت...»^(١)، وكذلك قوله في رواية الرياشي حين سُئِلَ عن سبب خروجه فقال عليه السلام: «إن هؤلاء أخافوني، وهذه كتب أهل الكوفة، وهم قاتلي، فإذا فعلوا ذلك - ولم يدعوا الله محرماً إلا انتهكوه - بعث الله إليهم مَنْ يقتلهم»^(٢). ففي هذه المحاورة وإن كان الضمير في قوله عليه السلام: «وهم قاتلي». يحتمل أن يكون عائداً على أهل الكوفة، إلا أن الإخافة التي أدت إلى إخراجهم من موطنه ومن مكة المكرمة - والتي جاءت في بداية الحديث - كان المسبب فيها هم بنو أمية وأذنانهم. وكذا ما جاء في جوابه عن سؤال الفرزدق في محاورة طويلة جرت بينهما، كانت إحدى فقراتها قول الفرزدق: «...بأبي أنت وأمي يا بن رسول الله، ما أعجلك عن الحج؟ فقال: لو لم أعجل لأخذت...»^(٣).

وتشترك النصوص الواردة في هذه الفترة الزمنية في عدة مداليل مهمة، نشير إلى أبرزها: أولاً: يظهر من هذه النصوص استغراب وتفاجئ كل مَنْ علم بنية الإمام عليه السلام وتغيير وجهة نظره حول استقراره في مكة المكرمة، فتساءل الجميع بتعجب ودهشة عن السبب الذي دعا إلى تغيير نسكه، وإعلانه عن مغادرة حرم الله الآمن. ثانياً: لم يختلف الأمر بالنسبة للإمام بين أن يكون السائل أو المشير عليه من أقربائه وأرحامه أو من خاصته وبين أن يكون غريباً ومجهول الهوية، فالكل يُستقبل من قبله عليه السلام بطلاقة وجهٍ وسماحة وتحمل في الإجابة؛ ولعل أحد الأسباب في ذلك هو أن نهضته المباركة وإرادته للتغيير تعتمد وتقوم على جميع شرائح المجتمع البشري، فالباب مفتوح أمام كل مَنْ أراد أن يستفهم عن الدواعي من وراء إرادة هذا التغيير في المجتمع الإسلامي.

(١) الكوفي، أحمد بن أعثم، الفتوح: ج ٥، ص ٧١.

(٢) المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار: ج ٤٤، ص ٣٦٨.

(٣) المفيد، محمد بن محمد، الإرشاد: ج ٢، ص ٦٧.

ثالثاً: تقصّد الإمام عليه السلام - في كلامه مع كل مَنْ تساءل عن سبب مغادرته مكة المكرمة - التركيز وتبسيط الضوء على أن السبب الذي اضطره إلى تغيير نسكه ومغادرة مكة المكرمة هو مخافة اغتياله في هذا المكان والحرم الآمن، مع أن خارطة الطريق في نهضته المباركة واضحة له عليه السلام مرسومة أمام عينيه، ومع أن أهدافه من وراء هذا التحرك المفاجئ كثيرة جداً.

رابعاً: لقد سعى الإمام عليه السلام إلى الحيلولة دون وقوع أيّ عائق أمام تحقيق غرضه المنشود من نهضته المباركة، وبما أن استشهاده عليه السلام في مكة وبطريقة سرّية وخافية على الجميع يتقاطع مع تحقيق أهدافه السامية سارع إلى إبطال هذا المخطط الذي بُنيت عليه أسس وقواعد الحكومة الأموية.

ومن المحاورات التي حملت في طياتها نصّاً توثيقياً لمحاولة اغتيال الإمام الحسين عليه السلام هو ما جرى بينه عليه السلام وبين أخته الحوراء زينب عليها السلام؛ حيث إنها لما سمعت كلاماً له فهمت منه أنه عليه السلام قرّر المضيّ قدماً نحو الموت حزناً شديداً واعتراها من الغمّ ما يعجز الكلام عن وصفه: «فقال لها الحسين: يا أختي، لو ترك القطا لنام. قالت: فإنما تغتصب نفسك اغتصاباً! فذاك أطول لحزني وأشجى لقلبي. وخرّت مغشياً عليها، فلم يزل يناشدها واحتملها حتى أدخلها الخباء»^(١). فإن قوله عليه السلام: «لو ترك القطا لنام». يدل على أن الجهاز الحاكم وأزلامه مستمرّون على هذه الطريقة للتخلص من الإمام الحسين عليه السلام، ولم يتركوه إطلاقاً.

الأهداف الكامنة وراء اغتيال الإمام الحسين عليه السلام

بعد أن أشرنا - فيما تقدم - إلى بعض الأهداف والدوافع التي تكمن وراء ظاهرة الاغتيال، وبعد أن أحصينا المحاولات التي أريد منها التصفية الجسدية للإمام

(١) الأصفهاني، أبو الفرج، مقاتل الطالبين: ص ٥٧.



الحسين عليه السلام، نودّ الإشارة إلى بعض الدوافع الكامنة وراء اغتياله عليه السلام وما هي الأهداف التي أُريدت من وراء ذلك، فالذي يقرأ ما ورائيات الأحداث التي حصلت آنذاك يجد أن الذي دعا الجهاز الحاكم في ذلك الوقت لاغتيال الإمام الحسين عليه السلام كان أكثر من سبب، وكل واحد من هذه الأسباب يصلح أن يكون هدفاً ومبرراً للتخلص منه والقضاء عليه، ونوجز فيما يلي تلك الأهداف في النقاط التالية:

أولاً: الهدف السياسي

إذ يُراد من اغتيال الإمام الحسين عليه السلام مع ما له من مكانة مرموقة في المجتمع الإسلامي، إيصال رسالة إلى الآخرين بأن كل مَنْ يقف في وجه السلطان فسوف تكون عاقبته ونهايته الموت والهلاك كائنًا مَنْ كان، وهذا ما ينجم عنه تكميم الأفواه وإخراص الأصوات التي تدعو إلى الإصلاح والتغيير؛ الأمر الذي يزرع إرهاباً وخوفاً نفسياً في قلوب كل مَنْ علم بما جرى على الحسين عليه السلام، ويتضح ذلك لنا من خلال مجريات الأحداث التي جرت في إرهاصات النهضة الحسينية؛ انطلاقاً من المراسلات التي جرت بين يزيد وواليه في المدينة ومروراً باقتراح مروان على الوليد بضرب عنقه عليه السلام^(١)، وإرسال جماعة من رجالات الزمرة الحاكمة لقتله عليه السلام في مكة المكرمة وحرّم الله الأمن، وختاماً بما جرى في واقعة كربلاء؛ إذ إنهم أرادوا من ذلك كله إخافة الآخرين من سطوة النظام الحاكم.

ومن المعلوم أن هذا السبب هو من أهم الأسباب التي دعتهم للتخطيط لاغتياله عليه السلام والتخلص منه؛ لأنّ ديدن بعض السياسيين وحكام الجور هو التشبث بكلّ ما يحافظ على ديمومة واستمرارية حكمهم.

وتبرز لنا أهمية هذا الهدف وخطورته فيما لو أخذنا بنظر الاعتبار الأمور التالية

(١) أنظر: الكوفي، أحمد بن أعثم، الفتوح: ج ٥، ص ١٤. والخلي، ابن نما، مثير الأحزان: ص ١٤.

والتي تمتاز بها شخصية الإمام الحسين عليه السلام:

الأمر الأول: إن الشخص الذي يُراد اغتياله هو الشخصية الأولى بين المسلمين في عصره؛ حيث المكانة التي يحظى بها بين الأمة والمقام السامي الذي يتحلّى به؛ وقد حقّق ذلك كله بفضل العناية التي حصل عليها من قبل جده المصطفى ﷺ من جهة، وما قام به من مواقف مشرّفة من أجل الحفاظ على الإسلام من جهة أخرى؛ الأمر الذي جعله مؤهلاً لتولّي الزعامة الإسلامية في نظر الأمة جمعاء. فأراد الجهاز الحاكم القضاء عليه والتخلص منه بالاغتيال والغدر؛ لإزاحة أكبر عائق عن طريقهم؛ ولكي يبينوا للناس أن الحسين بن بنت رسول الله ﷺ - الذي حصل على الحصانة الإلهية المصرح بها من قبل النبي ﷺ في بيانات سماوية كثيرة ما لم يحصل لغيره من بين الموجودين في زمانه إطلاقاً - عندما نازع الأمر أهله وهم بنو أمية كان مصيره القتل والهلاك؛ مما يعني بالأولوية أن أيّ شخص معارض للحكومة الأموية فسوف يكون مصيره الهلاك والموت كما هو مصير الحسين بن علي عليه السلام سبط نبي الأمة.

الأمر الثاني: كون الإمام عليه السلام أحد الرموز الدينية التي تشخص إليها أبصار الأمة في تولّي الحكم الإسلامي؛ بل إنه يفوق كل من بقي من أمثال: عبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عباس وغيرهم، وقد كان المخطط الأموي ناوياً القضاء على جميع هؤلاء - كما مرّ علينا في رسالة يزيد إلى والي المدينة - ليوصلوا رسالة إلى المجتمع بأن الرموز الاجتماعية التي تمتد إليها أنظار الأمة قد أزيلت عن الطريق وتم القضاء عليها، ولم يبقَ للأمة من يُتطلّع إليه في ذلك.

الأمر الثالث: تبوؤ الإمام عليه السلام الزعامة الدينية لدى شريحة كبيرة من المسلمين في كافة البلدان الإسلامية؛ إذ كان بنظر ومعتقد الشيعة إماماً منصوباً من قبل الله ورسوله. فكان القضاء عليه والتخلص منه بوسيلة سرية يحمل رسالة تحذيرية واضحة إلى من هو أقل من الإمام شأناً من الجهة الاجتماعية والدينية



بأن لا يفكر بأمر يكون مصيره كمصير الإمام عليه السلام.
وكل هذه الأمور وغيرها تحقق الغرض والهدف السياسي الذي ينشده
الحاكم الأموي فيما لو تمت عملية الاغتيال لشخصية الإمام الحسين عليه السلام.

ثانياً: الهدف الانتقامي

مجرد نظرة عابرة في تاريخ بني أمية ومكائدهم ضد الدين الذي حافظ عليه بنو
هاشم أباً عن جد يتجلى لنا أن أحد أهم الأهداف الكامنة وراء محاولات الاغتيال
التي خُطّط لها للقضاء على الإمام الحسين عليه السلام هو الأخذ بالثأر من البيت الهاشمي
والانتقام منهم بقتل زعيمهم وكبيرهم الإمام الحسين عليه السلام، بعد أن انتقموا منهم بقتل
حمزة بن عبد المطلب ثأراً لقتلهم في معركة بدر؛ ولا حاجة إلى مزيد عناء لإثبات هذه
النقطة والتدليل عليها؛ إذ بعد معرفة العداء الذي يُكنّه البيت الأموي لبني هاشم،
والصراع الذي ترأسه أبو سفيان وحزبه ضد رسالة النبي الأكرم صلّى الله عليه وآله والمعارك التي
خاضها ضد الدين، كما أنه يكفي ما أظهره يزيد في قوله أمام الملاء من المسلمين ومن
دون حياء - متمثلاً بأبيات عبد الله بن الزبيرى - :

ليت أشياخي بيدر شهدوا جزع الخرج من وقع الأسل
لأهلوا واستهلوا فرحاً ثم قالوا يا يزيد لا تُشل
لست من خندف إن لم أنتقم من بني أحمد ما كان فعل^(١).

ثالثاً: الهدف الإجرامي

ويمكن أن يكون أحد الأهداف التي حملت هذا الجهاز الحاكم والسلطان المستبد

(١) أنظر: الصدوق، محمد بن علي، الأمالي: ص ٢٣١. وأيضاً: النيسابوري، الحسن بن الفتح، روضة
الواعظين: ص ١٩١. وأيضاً: الأصفهاني، أبو الفرج، مقاتل الطالبين: ص ٨٠. والطبري، ابن جرير،
المسترد: ص ٥١١.

على محاولة اغتيال الإمام الحسين عليه السلام والتخلص منه - بعد أن خالفهم واعترض عليهم - هو التشفّي به عليه السلام؛ فقد عُرِفَ التغطرس والتوغل بدماء الأبرياء من قِبَل تلك الحكومة الغاشمة، ويكفي للتدليل على ذلك أن نقرأ ما حدث مع ميثم التمار ورشيد الهجري وغيرهما من أعيان شيعة أهل البيت عليهم السلام، إذ أَمَعَنُوا وتَفَنَّنُوا في قتلهم بأبشع الطرق الوحشية التي لم يكن لها سابقة في المسلمين^(١).

رابعاً: الهدف الاعتقادي

ومن بين الأهداف التي دعت بالجهاز الحاكم إلى محاولة اغتيال الإمام عليه السلام هو الهدف الاعتقادي، فقد كان ديدنهم في التعامل مع كل مَنْ خالفهم في الرأي أو عارضهم في الفكر أن يحكموا عليه بالقتل والإبادة بأي وسيلة؛ وقد سجل لنا التاريخ خروقات كثيرة من قبلهم لمجرد اعتراض أو مخالفة في الرأي، كما في عبد الله بن عفيف الأزدي وغيره^(٢).

نحن نرى أن هذه الأسباب وهذه الأهداف قد اجتمعت لديهم بأعلى مرتبة؛ الأمر الذي جعلهم يسعون جاهدين للقضاء على الإمام عليه السلام وبأي وسيلة تيسرت لهم.

التأثير الفقهي لظاهرة الاغتيال

كلما أراد بعض أصحاب المطامع والأغراض الدنيوية الحصول على غطاء شرعي لبعض الممارسات التي يقومون بها هم وأتباعهم التجأوا إلى تأطيرها بإطار ديني، من خلال ليّ عنق بعض النصوص الشرعية التي ليس لها أيّ علاقة ومساس بممارساتهم الدنيئة، فترى أنهم يُجهدون أنفسهم لإضفاء السمة الشرعية على بعض الأفعال التي

(١) أنظر: الكوفي، إبراهيم بن محمد، الغارات: ج ٢، ص ٧٩٩.

(٢) أنظر: الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك: ج ٤، ص ٣٥١. وأيضاً: الكوفي، ابن أعثم، الفتوح: ج ٥، ص ١٢٤. وأيضاً: المفيد، محمد بن محمد، الإرشاد: ج ٢، ص ١١٧.

لا تمتّ إلى الإنسانية بصلة، فضلاً عن ارتباطها بالدين، ونظائر ذلك كثيرة جداً، ومنها ما رأيناه في عصرنا الحاضر من إحراق للأبرياء العزل من المسلمين وغيرهم، حيث حاول بعض المتلبسين بلباس الدين أن يُبرّروا لهذا الفعل الإجرامي الشنيع بأن هناك مَنْ كان في صدر الإسلام ومن عِلْيَةِ الصحابة ورموزهم قد قام بهذا الفعل بمرأى ومسمع من الناس^(١).

وحينما يدور الحديث عن ظاهرة الاغتيال نجد مَنْ يبرهن على شرعية هذا الفعل بمجموعة من النصوص، التي يدّعي أصحاب هذا الرأي أنها وقعت في العصر النبوي، وأن الأحداث التي تحكيها الوثائق التاريخية كان أغلبها بأمر من النبي ﷺ أو بقبول منه، ولنا أن نُقسّم القائلين بمشروعية الاغتيال على نمطين:

النمط الأول: الإفراط في تبني مشروعية الاغتيال في الإسلام

لقد تبنّى هذا الرأي - وبشكل مُبالغ فيه - بعض الباحثين حول هذه المسألة في كتابه (الاغتيال السياسي في الإسلام)^(٢)، وذكر جملة من الحوادث التي يعتقد بوقوعها في زمن النبي ﷺ، مستدلّاً بها على مشروعية هذه الظاهرة، وأن الاغتيال هو الحل الأمثل والدواء الأنجع لمعالجة بعض الأزمات السياسية، ونحن نكتفي بذكر عناوين بعضها؛ لئلا نطيل على القارئ الكريم:

١- حادثة اغتيال كعب بن الأشرف.

٢- حادثة اغتيال سلام بن أبي الحقيق.

٣- حادثة اغتيال ابن سينة.

(١) فقد حاول بعض السلفية بأن يستدل لذلك بفعل أبي بكر، إذ أحرق الفجاءة السلمي، وقد ورد ذلك في كتبهم الروائية وغيرها. أنظر: ابن عبد البر، الاستيعاب: ج ٢، ص ٧٧٦. وهذا ما نجده بكثرة في مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية.

(٢) أنظر: العلوي، هادي، الفصل الأول من كتابه الاغتيال السياسي في الإسلام.

٤- حادثة اغتيال أبي عفك.

٥- اغتيال خالد بن سفيان.

٦- اغتيال عبَّهلة (الأسود العنسي).

٧- خطة فاشلة لاغتيال أبي سفيان.

وغير ذلك من الموارد التي ذكرها هذا الباحث في الفصل الأول من كتابه دفاعاً عن مشروعية الاغتيال^(١).

وقد ذكر أن جميع النواهي التي كان يتقيد بها النبي ﷺ في مكة لم يكن منشأها والسبب الرئيسي فيها هو الارتداد عن المحرم، بقدر ما كان خوفه على أتباعه من الإبادة الجماعية، بعد أن يصبح المبرر العرفي بيد مشركي مكة، كما أنه يرفض الحديث الذي ينهى عن الفتك ويتبنّى القول بأن الحديث الذي اعتذر به مسلم بن عقيل لم يكن هو المانع الأساسي من القيام بقتل عبيد الله بن زياد، وإنما اعتذر بذلك بعد إخفاقه وعدم استطاعته القيام بهذه المهمة الخطيرة فلم يكن موفقاً لأدائها.

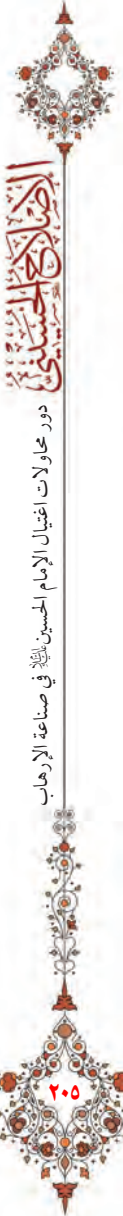
إلا أن بعض الباحثين قد سلّط الضوء على هذه الحوادث التي ذكرت في زمن النبي ﷺ، وحاول الإجابة عنها وتوجيه هذه الوقائع بأجوبة كثيرة من قبل علماء المسلمين، كان بعضها وافياً للرد على ذلك، لكن المقام لا يسع لذكرها، فمن أراد الاطلاع عليها فليراجعها في موردتها^(٢).

النمط الثاني: مشروعية الاغتيال بالحكم الأولي وحرمة بالحكم الثانوي

لسنا في صدد تصنيف النمط الثاني من القائلين بمشروعية الاغتيال في قائمة المتعصبيين لهذه الظاهرة المتفشية في زماننا، وإنما نوذّر بيان ما وقفنا عليه من وجهة نظر بعض محققي الإمامية حول الأحاديث الناهية عن الفتك والاغتيال؛ إذ يرى أنها كانت

(١) أنظر: العلوي، هادي، الفصل الأول من كتابه الاغتيال السياسي في الإسلام.

(٢) أنظر: الميانجي، أحمد، مكاتيب الرسول: ج ٣، ص ٤١.



مراعية للحالة والظروف التي يمرُّ بها المعصومون وأتباعهم في ذلك الزمان، فأصدروا هذا النهي تقيّةً للحفاظ على أتباعهم؛ مستدلاً بوجود أخبار أُخرى أمره بذلك^(١).

هذا فيما يخص الشرعة والتبرير لظاهرة الاغتيال بصورة عامة.

وأما التبرير لما فعله يزيد بن معاوية وأزلامه من محاولات لاغتيال الإمام الحسين (عليه السلام) والقضاء عليه بطريقة سرّية، فلم أجد مَنْ دافع بصريح قوله عن ذلك؛ ولعل السر في ذلك هو عدم انطباق أي إطار شرعي أو قانوني لتلك الأفعال الشنيعة التي مارسها يزيد وأزلامه.

الاتجاه الرافض لهذه الظاهرة

سبق وأن ذكرنا بأن هناك اتجاهًا يبرّر ويؤطّر لظاهرة الاغتيال ويتبنّى القول بمشروعيتها، وأنها طريقة متبعة في بداية العصر النبوي، بينما يرى آخرون أنها طريقة تنمُّ عن دناءة كل مَنْ يمارسها، وتدل على عجزه عن المواجهة، فيلتجئ إلى هذه الطريقة التي تأبأها كل نفس أبيّة وشجاعة، والتي تعود في واقعها إلى الغدر، وهي من الصفات المذمومة شرعاً وعقلاً، وأنها طريقة يُراد منها تصفية الرموز الدينية لأجل القضاء على الدين^(٢)، بل حتى في العصر الجاهلي كانت ممارساتهم وأفعالهم ترفض ممارسة الغدر والاغتيال، فكان الفارس إذا أراد قتل أحد ناداه بصوت عالٍ: «خذ حذرَكَ فإنّي قاتلك»^(٣).

(١) قال العلامة المجلسي: «وقال: فيه (الإيذان قيد الفتك). الفتك: أن يأتي الرجل صاحبه وهو غارّ غافل فيشد عليه فيقتله، والفتكة أن يحدّعه ثم يقتله في موضع خفي... أقول: هذا أيضاً محمول على الاتقاء وخوف ثوران الفتنة، لورود الأمر به في بعض الأخبار». ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار: ج ١٦، ص ٤٥١.

(٢) أنظر: ظاهري، جميل، الاغتيال سلاح غدر ومكر يهودي أموي لكتّان الحقائق الإلهية. مقال منشور في مواقع الإنترنت.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك: ج ٤، ص ٢٨٦.

وقد مورست هذه الظاهرة الخطيرة من قِبَل أعداء الرسول ﷺ في محاولات كثيرة لاغتياله ذُكرت في كتب السير والتاريخ، وقد أحصاها بعض الباحثين في كتاب مستقل، تضمن المحاولات التي قامت بها أطراف متعددة للقضاء على النبي ﷺ^(١) وثَقَّتْها كتب الفريقين، ومن أشهرها محاولة اغتياله في فراشه ليلة خروجه من مكة قاصداً المدينة، بعد أن أمر علياً أمير المؤمنين أن ينام في فراشه^(٢)، وهي حادثة غنية عن التوثيق والتخريج.

ولهذا الاتجاه أدلته الكثيرة التي يستند إليها في رفضه نجمها في النقاط التالية:

الدليل الأول: نهي الأدلة الكثيرة عن هذه الظاهرة

إن ظاهرة الاغتيال والمباغته تتقاطع مع أدلة كثيرة بعضها جاءت مانعة عن هذا الفعل بالخصوص، وأخرى ناهية عن الأفعال التي تتحد معه في النتيجة، كالأحاديث الناهية عن الغدر والحيلة، ونحن نكتفي بذكر نماذج منها:

أ. الأدلة الناهية عن الفتك والاغتيال

يرى علماء الحديث وشراحه أن المراد من مفردة الفتك هو عين المعنى الذي يراد من الاغتيال؛ استناداً إلى تفسير علماء اللغة لمعنى الفتك^(٣)، بل إن في بعض الروايات تصريحاً من قِبَل الإمام نفسه يصلح لأن يكون شرحاً واضحاً لهذا المعنى، وهو يدل على اتحاد الفتك مع بعض معاني الاغتيال المتقدمة في اللغة.

(١) فقد جمعها الشيخ نجاح الطائي في كتاب أسماه اغتيال النبي ﷺ.

(٢) أنظر: ابن حنبل، أحمد، مسند أحمد: ج ١، ص ٣٤٨. وأيضاً: المفيد، محمد بن محمد، الفصول المختارة: ص ٦١.

(٣) أنظر: الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح: ج ٤، ص ١٦٠٢. وأيضاً: ابن فارس، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة: ج ٤، ص ٤٧١. وأيضاً: ابن الأثير، المبارك بن محمد، النهاية في غريب الحديث والأثر: ج ٣، ص ٤٠٩.



وقد وردت هذه المفردة في روايات كثيرة ناهية عن ارتكاب هذا الفعل، ومبيّنة أنه يتنافى مع روح الشريعة الإسلامية، نذكر منها:

١- عن أبي الصباح الكناني قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: «إن لنا جاراً من همدان يُقال له: الجعد بن عبد الله، وهو يجلس إلينا فنذكر عليه أمير المؤمنين عليه السلام وفضله فيقع فيه، أفتأذن لي فيه؟ فقال لي: يا أبا الصباح، أفكنت فاعلاً؟ فقلت: إي والله، لئن أذنت لي فيه لأرصده، فإذا صار فيها اقتحمت عليه بسيفي فخبطته، حتى أقتله. قال: فقال: يا أبا الصباح، هذا الفتك، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن الفتك، يا أبا الصباح، إن الإسلام قيد الفتك، ولكن دعه فستكفى بغيرك...»^(١).

٢- ما رواه علماء السير والتأريخ في حادثة مسلم بن عقيل مع عبيد الله بن زياد، لما دخل إلى بيت هاني بن عروة لعيادته، وكان مسلم بن عقيل مختبئاً في إحدى غرف هذا البيت فاقترحوا عليه أن يقتل عبيد الله بن زياد، ولم يفعل ذلك، ولما سُئل عن سبب ذلك أجاب: «إن الإيمان قيد الفتك؛ فلا يفتك مؤمن»^(٢).

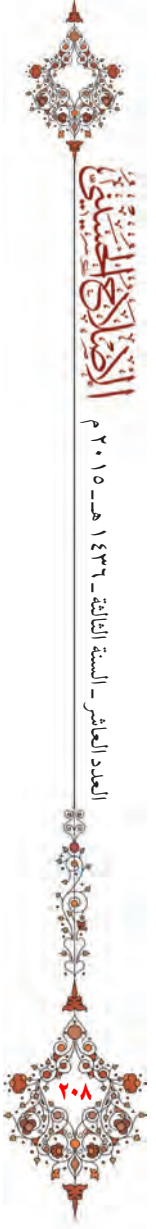
٣- ما رواه الكشي عن إسحاق الأنباري، عن الإمام الجواد عليه السلام أنه أوصاه بقوله: «وإياك والفتك؛ فإن الإسلام قد قيد الفتك»^(٣)، وغير ذلك من الروايات الكثيرة التي جاءت تنهى المؤمن من هذه الصفة التي لا تتماشى مع روح الإسلام والإيمان، بل لا تنسجم مع إنسانية الإنسان وفطرته.

إلا أن الذي يقرأ الرواية المذكورة في آخر هذه الطائفة من الأحاديث - بتمامها - يجد أن الإمام يأمر إسحاق الأنباري باغتيال هؤلاء الأشخاص الذين منعه عن الفتك بهم؛ إذ إنه عليه السلام بعد أن منعه عن الفتك ويبيّن له أنه يتنافى مع روح الإسلام قال له: «عليكم بالاغتيال. قال محمد بن عيسى: فما زال إسحاق يطلب ذلك أن يجد السبيل

(١) الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي: ج ٧، ص ٣٧٦.

(٢) الأصفهاني، أبو الفرج، مقاتل الطالبين: ص ٦٥.

(٣) الطوسي، محمد بن الحسن، رجال الطوسي (اختيار معرفة الرجال): ج ٢، ص ٨١١.



إلى أن يغتالها بقتل، وكانا قد حذراه لعنهما الله». مما يُبين لنا أن معنى الاغتيال مختلف عن معنى الفتك؛ الأمر الذي يستدعي الباحث لأن يدقق في معنى الفتك، ومدى صحة دعوى اتحاده مع الاغتيال.

ولعل مراد الإمام من الاغتيال هو المعنى اللغوي الذي يعني أن يستدرج الرجل الذي يريد قتله إلى مكان بعيد عن الأنظار فيقتله هناك، وهذا المعنى أحفظ لشيئته وأتباعه، وهو ينسجم تماماً مع ما ذكره العلامة المجلسي آنفاً من كون الروايات الناهية عن الفتك واردة على نحو التقية.

ب. الأدلة الناهية عن الخيانة

ذكر بعض المفسرين في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ عَنِ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ﴾^(١)، أن سياق الآية يتكلم عن حال المسلمين في مكة وأنهم محميّين من قِبَل الله عز وجل: «هذا حين أمر المؤمنين بالكفّ عن كفار مكة قبل الهجرة حين آذوهم فاستأذنوا النبي صلى الله عليه وسلم في قتلهم سرّاً فنهاهم»^(٢). والخيانة بهذا المعنى تتحد مع عملية الاغتيال في النتيجة؛ إذ كلاهما يؤدي إلى القتل سرّاً بعد أن كان الشخص المغدور آمناً من أي محاولة تودي بحياته.

ج. الأدلة الناهية عن الغدر

والروايات في هذا المعنى كثيرة جداً نكتفي بذكر بعضها:

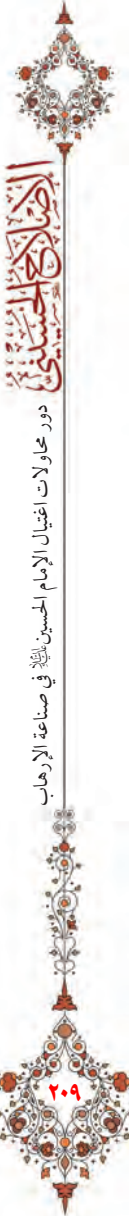
١- ما رواه الصدوق بسنده عن الإمام الباقر عليه السلام أنه قال: «مَنْ أَمَنَ رجلاً على دمه ثم قتله جاء يوم القيامة يحمل لواء غدره»^(٣).

٢- روى الكليني بسنده عن الأصبع بن نباتة قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام ذات يوم وهو يخطب على المنبر بالكوفة: يا أيها الناس، لولا كراهية الغدر كنت من أدهى الناس،

(١) الحج: آية ٣٨.

(٢) أنظر: الرازي، فخر الدين، التفسير الكبير: ج ٢٣، ص ٣٨.

(٣) الصدوق، محمد بن علي، ثواب الأعمال: ص ٢٥٦.



ألا إن لكل غدرة فجرة ولكل فجرة كفر، ألا وإن الغدر والفجور والخيانة في النار»^(١).
 ٣- ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: «لكل غادر لواء يُعرف به يوم القيامة»^(٢).
 ٤- ما رواه الكليني بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا أراد أن يبعث سريةً دعاهم فأجلسهم بين يديه ثم يقول: سيروا بسم الله وبالله وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله، لا تغلّوا ولا تمثّلوا ولا تغدروا...»^(٣). وقد استدلل فقهاؤنا الأعلام - المتقدمون والمعاصرون منهم - بهذه الرواية المعتمدة لديهم على حرمة الغدر بالكفار بعد إعطائهم الأمان^(٤).

الدليل الثاني: السماح بالاغتيال من قبل الشرع يستلزم وقوع الفوضى

إن الأحكام الإسلامية وفي جميع الأبواب الفقهية التي تقضي بعقوبة الأشخاص المتجاوزين والمعتدين قتلاً أو قطع بعض أعضائهم - كالحد والقصاص وغيرهما^(٥) - اشترطت أن تكون مباشرة القتل بإذن الإمام أو نائبه الممثل بالحاكم الشرعي، ولعل الحكمة والفائدة من توقف تنفيذ هذه الأحكام الجزائية على الاستئذان من الحاكم الشرعي هو التحاشي من لزوم الفوضى وعدم الحفاظ على أرواح الأبرياء

(١) الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي: ج ٥، ص ٣٣٨.

(٢) خطب الإمام علي، نهج البلاغة: ص ٨٠٤.

(٣) الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي: ج ٥، ص ٢٧.

(٤) أنظر: الطوسي، محمد بن الحسن، المبسوط: ج ٢، ص ١٩. وأيضاً: المحقق الحلي، النهاية ونكاتها: ج ٢، ص ١٤. وأيضاً: الحلي، ابن إدريس، السرائر: ج ٢، ص ٢١. وأيضاً: العلامة الحلي، الحسن بن المطهر، تحرير الأحكام: ج ٢، ص ١٤٤. وأيضاً: الشهيد الثاني، مسالك الأفهام: ج ٣، ص ٢٧. وغيرهم من الفقهاء.

(٥) إن هذا الرأي هو أحد قولين في المسألة، وقد ذكر النراقي أن من تبنى هذا الرأي مجموعة من فقهاءنا المتقدمين والمتأخرين، وهم: الطوسي في أحد أقواله في المبسوط وقد تبناه في الخلاف، والشيخ المفيد في المقنعة، وابن البراج في المهذب، وأبو الصلاح الحلبي في الكافي، والعلامة الحلي في القواعد، وابن زهرة في غنية النزوع. أنظر: النراقي، مستند الشيعة: ج ١٧، ص ٤٤٣.

الذين يذهب دمهم ضحية بهكذا ذريعة شرعية، وهو ما يصطلح عليه في الموسوعات الفقهية بـ (لزوم المهرج والمرج) الذي يُراعى لأجله كثير من الأحكام في مختلف الأبواب الفقهية^(١)، بل حتى لو اقتصر الأمر على قتل الشخص الجاني فقط مع ذلك سوف يشيع الخوف والرعب بين الناس؛ إذ إنه ليس واضحاً لدى الجميع الأسباب التي قُتل من أجلها هؤلاء الضحايا فيما لو كانت ملابسات الجريمة غامضة وغير مباح بها لعامة الناس؛ وهذا الأمر يؤدي بالنتيجة إلى انتشار الإرهاب والرعب بين الناس في البلاد، وهذا ما نلمسه واضحاً في عصرنا الحاضر من انتشار للرعب والإرهاب في كثير من بلداننا الإسلامية التي يذهب فيها ضحايا كثيرة وبملابسات غامضة، فتتضارب الآراء في الأسباب والدوافع من وراء ذلك؛ حتى وصل الأمر إلى أن يخشى الأبرياء على أنفسهم أكثر من غيرهم.

تطبيق الأدلة على محاولة اغتيال الإمام الحسين عليه السلام

اتضح لنا أن هناك اتجاهين متعاكسين حول مسألة الاغتيال والمباغته، يتبنّى الأول مشروعية ذلك الفعل وأنه الخيار الأمثل في أحيان كثيرة، وفي قبالة من يقول بحرمة وقبح هذا الفعل، للأدلة التي سقناها فيما تقدم، وهذا كله بالنسبة إلى ظاهرة الاغتيال بصورة عامة، وأما إذا أردنا أن نُسلط الضوء على محاولات الاغتيال التي نفّذها الجهاز الحاكم ضد الإمام الحسين عليه السلام، فإن المسألة والخطورة تتفاقم أمام من يريد التنظير والتبرير لها؛ إذ لم يكن هناك أيّ غطاء شرعي لذلك إطلاقاً؛ وذلك للأسباب التالية:

الأول: إن أقصى ما تشبّه أدلة جواز الاغتيال على فرض التسليم بها هو قتل المحاربين بطريقة سرّية، وهو أمر لا ينطبق على ما قامت به الحكومة الجائرة في حق

(١) أنظر: المدني الكاشاني، كتاب القصاص للفقهاء والخواص: ص ٨٤.

الإمام الحسين عليه السلام؛ إذ - مع الغض عن مكانته ومنزلته عند الله - لم يكن تحركه سوى حركة سلمية رافضة لما قام به بنو أمية من نقض للعهود والمواثيق، وتحويل الخلافة إلى ملك يتداولونه بينهم. وهذا بحد ذاته لا يبرر لأن يقوم هؤلاء بعملية الاغتيال والتصفية الجسدية للإمام عليه السلام.

الثاني: على فرض التسليم بأن الإمام قام بعملية انقلاب عسكري ضد الجهاز الحاكم، لكنه لم يكن خروجه عليه السلام على إمام أو خليفة شرعي لكي يهدر دمه، ولا يمكن أن يُشرعن لذلك بما تُسبب إلى النبي صلى الله عليه وآله من ممارسات من هذا القبيل، مع غض النظر عن أن محاولات الاغتيال التي مارسوها كانت قبل تحرك الإمام بأي خطوة.

الثالث: بما أننا عرفنا أن تطبيق الأحكام الجزائية متوقف على إذن الإمام أو الحاكم الشرعي كما هو أحد القولين في المسألة، فلم ينطبق ذلك على ما قامت به هذه الحكومة الجائرة؛ إذ لم يكن قد تم الاعتراف بيزيد بن معاوية كإمام أو خليفة للمسلمين؛ لكي يكون أخذ الإذن منه كافياً في مشروعية قتل الحسين عليه السلام غيلة.

وبذلك يتضح أن المحاولات التي قام بها أعداء الدين ضد الإمام الحسين عليه السلام لم يكن لها أي مبرر أو غطاء شرعي، بل إنها طريقة متبعة لدى حكام الجور المتجبرين لزرع الرعب وبث الخوف والإرهاب في نفوس الرعية؛ لكي يتسنى لهم البقاء على عروشهم الفانية.